

المدرسة العموميّة في تونس خلال الفترة الإستعماريّة : صورة المستعمر وصورة التونسي في كتب التاريخ المدرسيّة (1)

موسى غفيري

باحث في التاريخ المعاصر - تونس

اهتم هذا البحث بمسألة تدريس التاريخ بالمدارس العمومية بتونس خلال الفترة الاستعمارية، وتحديدًا بموضوع الغيرية. فقد كانت العلاقة بين المستعمر (الفرنسي) والمحلي (التونسي) إشكالية مركزية في فكر النخبة التونسية إبان الفترة الاستعمارية لما أثارته من إشكاليات متعلقة بالهوية الوطنية والثقافية. وبناء على ذلك تحدد موقفها من التعليم العمومي المستند عموماً إلى خلفية تاريخية وحضارية، وأيضاً طبيعة العلاقة التي نسجها التلاميذ التونسيون مع المعرفة التاريخية التي كان يروجها التعليم الرسمي.

فمن البديهي الإقرار بوجود علاقة جدلية بين المدرسة والبيئة التي تحيط بها، والتي تتأثر بها وتؤثر فيها، وذلك بحسب طبيعة السياق التاريخي ورهاناته. وعليه، يمكن القول بأن الإطار الإستعماري كان المحدد الرئيسي لفلسفة التعليم الرسمي بالمستعمرات (تونس وبقية دول المغرب العربي) وتوجهاته. وقد خلق ذلك نوعاً من التلازم بين رسالة المدرسة العمومية والخيارات السياسيّة للجمهورية الثالثة الفرنسية، كما تجلّى ذلك من خلال طبيعة المادّة التاريخيّة واتجاهاتها سواء في مستوى الغايات أو التمثيلات التي كانت تروّجها حول المستعمر والتونسي.

(1) أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، تحت إشراف: الأستاذ مختار العياشي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (تمت مناقشتها في 9 جويلية 2011)

لئن حاولت المدرسة الفرنسية مواكبة التطورات النظرية والتجديدات العلمية منذ منتصف القرن 19 فإنها لم تكن بمعزل عن موجة الإستشراق - القائمة أساساً على مركزية الذات الأوروبية - التي طبعت الساحة الثقافية آنذاك إذ بدت منخرطة فيها بشكل كبير. ومن شأن هذا الإطار الثقافي العام أن يحدد مستوى القيمة العلمية لإنتاج المؤرخ الفرنسي في قراءته لتاريخ الشعوب الأوروبية وشعوب شمال إفريقيا، كما يؤثر بصفة مباشرة في تصورات حول الذات وحول الآخر.

ولئن لم تمثل المدرسة العمومية أداة حقيقية لتغيير الواقع الاقتصادي والسياسي إبان الفترة الإستعمارية - بل أعادت صياغته وتبريره - فقد أسهمت، في المقابل، عبر نشر التعليم العصري، في التأثير في البيئة الثقافية بتونس مكرسة بذلك توجهها كان سائداً قبل سنة 1881. وهذا ما كان أثره واضحاً في مستوى التكوين الفكري والوجداني للناشئة التونسية في الفترة المذكورة. وقد ترتب عن ذلك كله خلق حراك مجتمعي وثقافي مثل أرضية ملائمة لبروز نخبة محلية تمكنت من بلورة مشروعها الثقافي عبر عملية نقدية للمنظومة التعليمية الفرنسية ومستندة في ذلك إلى ثوابتها الوطنية. بمعنى آخر، فإن مادة التاريخ بمحتوياتها ومناهجها العصرية كانت فعالة في تشكيل مفهوم "الوعي التاريخي" لدى هذه الشريحة الاجتماعية التي ستقود العمل الوطني وسترسي دعائم المشروع الإصلاحية للدولة الوطنية فيما بعد.

1- إستراتيجية البحث:

ويستند اختيار هذا الموضوع، في الواقع، إلى عدة مبررات نذكر منها بالخصوص المبررين الفكري والابستمولوجي. يتلخص المبرر الأول (الفكري) في طرافة إشكالية العلاقة الحضارية بين الشرق والغرب كما طرحها الفكر العربي منذ القرن 19، والتي لازالت تستدعي عديد النقاشات. أما فيما يتعلق بالمبرر الابستمولوجي فيتعلق خاصة بأهمية الفترة الاستعمارية في تحديد ملامح سياسات بعض الدول ذلك أن إعادة كتابة التاريخ الاستعماري قد تحولت إلى محور جدل فكري وسياسي كبير في دول عديدة من العالم.

وقد حاولنا من خلال كل ذلك رصد موقع المدرسة العمومية في تونس في الفترة الاستعمارية ضمن إشكالية الهوية والغيرية (altérité). بطريقة

أخرى، النظر في مدى احترام هذه المؤسسة لمبدأ الحيادية في قراءتها للتاريخ الفرنسي والتونسي كإحدى ضوابط التعليم اللائكي في عهد الجمهورية الثالثة الفرنسية، وبالتالي توفيقها بين مقتضيات البحث العلمي وضوابطه، من جهة، وبين الوظيفة السياسية والإيديولوجية، من جهة ثانية، خاصة إذا علمنا أن المدرسة مؤسسة رسمية تكفلت بمهمة تـمـدـيـنـيـة بالمستعمرات الفرنسية. ومن شأن كل ذلك أن يؤثر في تكوين الطلبة التونسيين إبان الفترة المذكورة، وفي ردود فعل المحليين تجاه المضامين التي كانت تروجها المدرسة العمومية.

أما من حيث الهيكله فتتقسم الأطروحة إلى ثلاثة أبواب، وكل باب إلى ثلاثة فصول. تمّ التطرق في البداية إلى أهداف تدريس مادة التاريخ وتصوره ومقارباته، وهي مسائل ارتبطت عموماً بـسـيـاقـيـن أساسيين أثرا بشكل مباشر في أداء المدرسة العمومية على امتداد النصف الثاني من القرن 19 وبداية القرن 20: السياق السياسي والثقافي. أما في مرحلة مـوـالـيـة فتمّ الوقوف على مختلف التمثلات السياسية والثقافية والدينية التي كانت تروجها هذه المؤسسة سواء حول المستعمر أو التونسي. وقد هيمنت على المنهج المعتمد في هذا الاتجاه مركزية الذات الأوروبية. وفي نهاية المطاف، سعى البحث إلى النظر في مدى تأثير المضامين المقترحة في مستوى تكوين الطلبة التونسيين، والذي تراوح عموماً بين التفاعل الإيجابي مع المناهج العصرية وغربة المادة المعرفية. من جهة أخرى عرجت هذه الأطروحة على ردود فعل النخبة الوطنية تجاه التعليم العمومي الذي بدا متحيزاً في تعاطيه مع التاريخ الشرقي.

2- المصادر والمراجع المعتمدة :

اعتمد هذا البحث على مصادر مختلفة، وفي مقدمتها الكتب المدرسية التي تمثل المدونة الرئيسية لهذا البحث. فهي أداة أساسية في تحديد الأسس المرجعية للتعليم الفرنسي وفي استجلاء دلالاته الثقافية والسياسية. أما في مرحلة مـوـالـيـة فتمّ الاعتماد على المصادر الأرشيفية (عدة ملفات من الأرشيف الوطني وأرشيف المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية إضافة إلى أرشيف وزارة التربية الموجود بمتحف وزارة التربية). وتمثل هذه المصادر ذات الصبغة الرسمية مادة رئيسية في إعادة تركيب الوقائع التاريخية وتأويلها بالنسبة إلى هذا البحث العلمي.

بالإضافة إلى ذلك استند هذا البحث إلى نصوص رسمية وردت بـ"النشرة الرسمية للتعليم العمومي والفنون الجميلة" (B.O.I.P)، والتي تمثل في الغالب قرارات ومناشير ونصوص تشريعية تتعلق بتدريس مادة التاريخ. هذا علاوة على عديد الدوريات العلمية والتربوية المختصة والصحف العربية والفرنسية التي اهتمت بالشأن المدرسي.

3- الصعوبات التي اعترضت البحث وكيفية تجاوزها :

واجه هذا البحث عدة صعوبات نذكر منها خاصة ما يتعلق بالتوثيق. فقد بدا من الصعب ضبط القائمة الكاملة للكتب المدرسية التي تم تداولها في تونس إبان الفترة الإستعمارية. ومحاولة للتذليل ذلك عملنا على إثراء المدونة المعتمدة وتنويعها عبر اقتناء بعض الكتب التي توفرت بالمكتبات الخاصة بالعاصمة. كما واجه هذا العمل أيضا صعوبة في مستوى تبويب المعطيات الواردة في المدونة، والتي بدت على قدر كبير من الغزارة. لذا حرصنا على أن تكون الأبواب واضحة في مقاصدها وإشكالياتها. علاوة على ذلك كله طرح في مسار هذا البحث صعوبة في مستوى ندرة الكتابات حول تدريس التاريخ بالمستعمرات. فبالنسبة إلى النخبة التونسية تناولت في الغالب مسألة التعليم إبان الفترة الاستعمارية في عمومها مما جعلها لا تتعرض إلى المواد الدراسية إلا عرضا الأمر الذي حال دون تقديم رؤية واضحة حول تدريس التاريخ. أما الفرنسيين، من جهتهم، فلم يتعرضوا إلى هذه المسألة التي بدت في أطروحاتهم ثانوية. ولتذليل هذه الصعوبة انطلقنا في البداية مما كتب حول المسألة التعليمية في عمومها في علاقتها السياق الإستعماري، ثم استثمرنا في مرحلة موالية المعطيات الأرشيفية ومختلف النصوص التشريعية المتعلقة بمادة التاريخ، وأيضا ما كتب حول تدريس التاريخ بفرنسا وبعض الدول الغربية.

4- النتائج التي توصل إليها البحث :

خلص هذا البحث إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها عموما في ثلاث نقاط أساسية. لعل أبرز نتيجة خلص إليها يتمثل في التلازم الكبير بين المشروعين التعليمي والسياسي، من جهة، والأثر السلبي لذلك على القيمة العلمية للتاريخ. فقد تحولت المدرسة في الغالب إلى سلطة فكرية في تبعية شبه

مطلقة للسلطة السياسية. وهذا ما جعل أهدافها ومضامينها متناغمة عموماً مع الرؤى الإيديولوجية للجمهورية الثالثة الفرنسية ومع خياراتها السياسية ممّا أوقعها في مأزق حين عجزت على أن تكون في خدمة المهمتين العلميّة والإستعماريّة في آن واحد.

من هذا المنطلق، تطرح إعادة صياغة المدرسة لخطاب السلطة - بطريقة واعية أو غير واعية- إشكالية الحيادية والموضوعية كضابط أساسي في الكتابة التاريخية. فرغم تواتر التصريحات الرسمية ودعوات الوسط الأكاديمي إلى ضرورة فهم الوقائع وتحليلها بطريقة علمية، مثّلت هذه الناحية إحدى النقائص التي لازمت التعليم الفرنسي في تونس على امتداد كامل الفترة الإستعماريّة. وبهذه الطريقة تحولت سلطة الخطاب المدرسي لتصبح في خدمة خطاب السلطة الاستعمارية مما جعل المدرسة تحيد عن مهمتها الرئيسية - وهي المهمة التعليمية- وعن منهجها العلمي.

من النتائج الأخرى التي انتهى إليها هذا العمل أيضاً تلك المتعلقة بانخراط المؤرخ في فضاءه الثقافي وأثره السلبي على إنتاجه العلمي. فإذا كانت الموضوعية مشروطة باختيار المؤرخ لمنهج بحثه وأدوات تحليله، فهي متعلقة أيضاً بمدى تجرّده، بمعنى الفصل بين ذاته وموضوع بحثه. غير أن انخراط المؤرخ الفرنسي في فضاءه الثقافي الأوروبي قد فرض عليه نمطاً فكرياً وآليات ذهنية محددة في فهم الظواهر وتحليلها ممّا جعله عاجزاً عموماً عن اختراق ذاتيته رغم سعيه إلى تجويد إنتاجه العلمي عبر مساهمة التطوّرات الإبتيمولوجية للمدرسة التاريخية الفرنسية.

وعلى هذا الأساس، بدا من الصعب عليه - وهو الذي اتخذ من التاريخ الأوروبي مرجعية أساسية في فهم الشعوب الأخرى - تمثّل الفضاءات الثقافية المغايرة ممّا جعله يعيد أحياناً صياغة تصوّرات - حول تونس وبقية دول المغرب العربي - تعود جذورها إلى العصور الوسطى دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الحضارية والتاريخية لهذه الدول التي ظلّت عالماً مجهولاً بالنسبة إلى الغالبية العظمى من النخبة الفرنسية.

أما الاستنتاج الثالث التي خلص إليه البحث فيتعلق بمستوى التأثير الفكري والوجداني للتعليم الفرنسي في التلاميذ التونسيين وبلورة النخبة الوطنية

لبدليها الثقافي. فبناء على تصورات التلاميذ التونسيين ومواقفهم يمكن القول بأن علاقة هؤلاء بالتاريخ ظلت انتقائية. فموقف هذه الشريحة الاجتماعية مما كانت تروجه المدرسة العمومية يتونس من مضامين كان يراوح عموما بين التفاعل الإيجابي مع مكتسبات الثقافة الأوروبية - وتحديدًا في مستوى المناهج العصرية والقيم الكونية المشتركة -، من جهة، ورفض جملة التصورات المغلوطة والمشوهة التي كانت تروجها هذه المؤسسة التعليمية، من جهة ثانية. في السياق ذاته بلورت النخبة الوطنية موقفها من المشروع التعليمي الفرنسي، وذلك عبر نقده وتقديم بديل ثقافي بدا متأصلا في بينته العربية الإسلامية ومنفتحا على القيم الكونية.

وفي الواقع، لم يكن ممكنا بالنسبة إلى المدرسة العمومية تشويه تاريخ وحضارة المجتمع المولّى عليه دون إثارة ردود فعله خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار معطين إثنين: أولا، مدى قوّة الرابطة التي تجمع بين الذاكرة الجماعية، من جهة، والهوية الوطنية والثقافية، من جهة ثانية. وهذا ما جعل توجهات التعليم الرسمي عاجزة عموما عن اقناع جمهور التونسيين. ثانيا، المنافسة الحادة التي تفرضها عدّة مصادر معرفية أخرى على المدرسة العمومية، مثل المدرسة القرآنية العصرية والمؤسسات التابعة لجامع الزيتونة والمعهد الصادقي والصحافة الوطنية والجمعيات الشبابية والكشافة والمنظمات المحلية باختلاف أصنافها. وقد لعبت كلّ هذه الأطر دورا هاما في التصدي للمشروع التعليمي الفرنسي عبر نقد أسسه المرجعية وتفنيد مبرراته الأخلاقية والسياسية ثم تقديم تصوّر بديل لإصلاح هذه المنظومة الثقافية.

كلها هذه النقاط التي خلص إليها البحث يمكن تجميعها في الأطروحة التالية : رغم المنهج العلمي الذي صيغ به، وجد الخطاب المدرسي صعوبات كبيرة في التسويق لدى التونسيين بسبب التناقض الذي كان يميزه بين صور إيجابية (أو مثالية) حول فرنسا، وأخرى سلبية (أو واقعية) هي وليدة الفعل الاستعماري. ومن نتائج ذلك بروز اهتزاز كبير في المرجعية الفكرية والأخلاقية والسياسية للمشروع الاستعماري الذي فقد تدريجيا وجاهته وقوة إقناعه لينهار في نهاية المطاف. ومن هنا يمكن فهم كيف تحولت المدرسة في الفترة المذكورة إلى رافد أساسي من روافد الوعي بالذات والنضال التحرري معاضدة بذلك لبقية مكونات الحراك الوطني.

ولعل المشروع الثقافي الذي بلورته النخبة التونسية إبان الفترة الاستعمارية قد نجح في تجسيم أبرز تطلعات الشعب التونسي في التحرر والسيادة، وأيضاً الإنخراط في القيم الفكرية والجمالية الكونية. وهذا ما يفسر اعتماده كأرضية لأول إصلاح تعليمي بالنسبة إلى للدولة الوطنية (سنة 1958). غير أن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا يتعلق بالمقاربة التي اعتمدتها المدرسة التونسية في فترة ما بعد الاستقلال في تعاطيها مع إشكالية العلاقة بالآخر أو بالفضاء المتوسطي عموماً.

